

## ملخص تنفيذي

"كما هو الحال حاليًا، فإن الجيش الأمريكي لا يزال قادرًا بشكل هامشي على تلبية مطالب الدفاع عن المصالح الوطنية الحيوية لأمريكا."

تحتفظ الولايات المتحدة بقوة عسكرية لحماية الوطن من الهجوم ولحماية مصالحها في الخارج. هناك استخدامات أخرى بالطبع - على سبيل المثال، لمساعدة السلطات المدنية في أوقات الطوارئ أو لمحاربة الأعداء - ولكن الغرض الأساسي لهذه القوة هو تمكين الولايات المتحدة من فرض إرادتها ماديًا على العدو عند الضرورة.

لذلك فإن فهم حالة الجيش الأمريكي فيما يتعلق بمصالح الأمن القومي الحيوية لأمريكا، والتهديدات التي تتعرض لها تلك المصالح، والسياق الذي قد تضطر فيه الولايات المتحدة إلى استخدام "القوة الصارمة" هو أمر بالغ الأهمية. نظرًا لأن مثل هذه التغييرات يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على سياسات الدفاع والاستثمار، فإن معرفة كيفية تأثر هذه المجالات الثلاثة بمرور الوقت أمر مهم أيضًا.

في كل عام، يستخدم فهرس مؤسسة التراث للقوة العسكرية الأمريكية مجموعة موحدة ومتسقة من المعايير، يمكن الوصول إليها من قبل المسؤولين الحكوميين والجمهور الأمريكي، لقياس قدرة الجيش الأمريكي على أداء مهامه في عالم اليوم. أسست النسخة الافتتاحية لعام 2015 تقييمًا أساسيًا يبني عليه كل إصدار سنوي، تقييمًا يقيّم الوضع في عامه المعني ويقيس كيف تغيرت العوامل الرئيسية خلال العام السابق.

لا يُعد الفهرس تقييمًا لما قد يكون، على الرغم من أن الاتجاهات التي يلتقطها قد تشير ضمنيًا إلى المخاوف والفرص التي يمكن أن توجه القرارات ذات الصلة

بأمن أمريكا. بدلاً من ذلك، يجب النظر إلى الفهرس على أنه بطاقة تقرير توضح مدى جودة أو سوء الظروف، والبلدان، والجيش الأمريكي خلال السنة التي تم تقييمها. لا يمكن تغيير الماضي، ولكن يمكن أن يكون مصدر إلهام، تمامًا كما لا يمكن التنبؤ بالمستقبل ولكن يمكن تشكيله.

## ما يقيّمه الفهرس

يُقيّم فهرس القوة العسكرية الأمريكية سهولة أو صعوبة العمل في المناطق الرئيسية بناءً على التحالفات القائمة، والاستقرار السياسي الإقليمي، ووجود القوات العسكرية الأمريكية، وحالة البنية التحتية الرئيسية. يتم تقييم التهديدات على أساس السلوك والقدرات المادية للجهات الفاعلة التي تشكل تحديات للمصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة. تُقاس حالة القوة العسكرية الأمريكية من حيث قدرتها أو حداتها، وقدرتها على العمليات، والاستعداد للتعامل مع المهام الموكلة إليها. يوفر هذا الإطار مرجعية ذات مصدر واحد لواضعي السياسات والأمريكيين الآخرين الذين يسعون إلى معرفة ما إذا كان جيشنا على مستوى مهمة الدفاع عن مصالحنا الوطنية.

تتطلب أي مناقشة للقدرة الإجمالية واتساع القوة العسكرية اللازمة لحماية المصالح الأمنية الأمريكية فهمًا واضحًا للمصالح التي يجب الدفاع عنها على وجه التحديد. تم تحديد ثلاث مصالح حيوية باستمرار (وإن كان ذلك بدرجات مختلفة) من قبل سلسلة من الإدارات على مدى العقود القليلة الماضية:

- الدفاع عن الوطن.

• الاختتام الناجح لحرب كبرى من المحتمل أن تززع استقرار منطقة ذات أهمية حاسمة للولايات المتحدة؛ و

• الحفاظ على حرية التنقل داخل المشاعات العالمية (مجالات البحر والجو والفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني) التي يدير العالم من خلالها أعماله.

للدفاع عن هذه المصالح بشكل فعال على نطاق عالمي، تحتاج الولايات المتحدة إلى قوة عسكرية ذات حجم كاف، أو ما يعرف في البنتاغون بالكفاءة. إن العوامل العديدة التي ينطوي عليها الأمر تجعل من تحديد الحجم الذي يجب أن يكون عليه الجيش ممارسة معقدة، لكن الإدارات المتعاقبة والكونغرس وموظفي وزارة الدفاع واللجان المستقلة تمكنت من الوصول إلى سبب منطقي متسق بشكل مفاجئ لتحديد حجم القوة: القدرة على التعامل مع نزاعين رئيسيين في وقت واحد أو في أطر زمنية متداخلة بشكل وثيق.

في جذورها، تتضمن استراتيجية الدفاع الوطني الحالية نفس متطلبات القوة. إن تركيزها على العودة إلى المنافسة طويلة الأمد مع القوى الكبرى، وتسمية الصين وروسيا صراحةً كمنافسين أساسيين، يعيد التأكيد على حاجة الولايات المتحدة إلى:

• قدرة عسكرية كافية لردع القوى التقليدية الكبرى أو الانتصار ضدها في مناطق بعيدة جغرافياً،

• القدرة على إجراء عمليات مستمرة ضد التهديدات الأقل، و

• القدرة على العمل مع الحلفاء والحفاظ على وجود الولايات المتحدة في مناطق ذات أهمية رئيسية كافية لردع السلوك الذي يهدد المصالح الأمريكية.

بغض النظر عن مدى رغبة أمريكا في أن يكون العالم مكانًا أبسط وأقل تهديدًا وأكثر ميلًا للتفاعلات الاقتصادية المفيدة من الاحتكاك المحموم بالعنف، فإن أنماط التاريخ تُظهر أن القوى المتنافسة تظهر باستمرار أن الولايات المتحدة يجب أن تكون قادرة على الدفاع عن مصالحها في أكثر من منطقة في وقت واحد. وبالتالي، فإن هذا الفهرس يشمل متطلبات الحربين أو الطارئتين.

منذ تأسيسها، كانت الولايات المتحدة متورطة في حرب "ساخنة" كبرى كل 15-20 عام. منذ الحرب العالمية الثانية، حافظت الولايات المتحدة أيضًا على قوات قتالية كبيرة في أوروبا ومناطق أخرى بينما كانت تخوض حروبًا كبرى في نفس الوقت حسب ما تتطلبه الظروف. يقارب حجم القوة الإجمالية تقريبًا نموذجين اثنين من الطوارئ، والذي لديه القدرة الكامنة على تلبية الالتزامات الأمنية المتعددة التي التزمت بها الولايات المتحدة مع تحديث القوة وتدريبها وتعليمها والحفاظ عليها. وفقًا لذلك، يستند تقييمنا لمدى كفاية الجيش الأمريكي اليوم إلى قدرة القوات المسلحة الأمريكية على الاشتباك وإحاق الهزيمة بمنافسين رئيسيين في نفس الوقت تقريبًا.

نحن ندرك أنه في غياب تغير هائل في ظروف مثل اندلاع صراع كبير، فإن العديد من المصالح المتنافسة التي تتطور خلال فترات طويلة من السلام والازدهار ستجعل الإدارات والكونغرس يفضلون الإنفاق على البرامج المحلية بدلاً من الاستثمار في الدفاع. لكن هذا لا يغير أنماط التاريخ أو سلوك المنافسين أو حقيقة ما يتطلبه الأمر للدفاع عن مصالح أمريكا في حرب فعلية. إن معيار هذا الفهرس لقوة الحرب الثنائية مستمد من استعراض القوات المستخدمة لكل حرب رئيسية التي قامت بها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية والدراسات الدفاعية الرئيسية التي أنجزتها الحكومة الفيدرالية على مدى الثلاثين

عامًا الماضية. خلصنا إلى أن القوة الدائمة (المكونة النشطة) والقادرة على الحربين ستتألف من:

- الجيش: 50 فرقة لواء قتالية؛
- البحرية: 400 سفينة قوة قتالية و624 طائرة ضاربة؛
- القوة الجوية: 1200 طائرة مقاتلة / هجوم أرضي؛
- سلاح مشاة البحرية: 30 كتيبة؛ و
- القوة الفضائية: منصات الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية والأفراد الكافيين لدعم متطلبات القتال.

لا تأخذ هذه القوة الموصى بها في الحسبان مهام الدفاع عن الوطن التي من شأنها أن تصاحب فترة صراع كبير ويتم التعامل معها بشكل عام من قبل قوات الاحتياط والحرس الوطني. كما أنها لا تشكل مجمل القوة المشتركة، والتي تشمل مجموعة وظائف الدعم والتمكين القتالية الضرورية لإجراء أي عملية عسكرية: اللوجستيات؛ النقل (البري والبحري والجوي)؛ خدمات صحية؛ الاتصالات ومعالجة البيانات؛ وتوليد القوة (التجنيد والتدريب والتعليم) على سبيل المثال لا الحصر. وبدلاً من ذلك، فإن هذه القوات القتالية هي العناصر الأكثر تميزاً للقوة الأمريكية الصلبة، ولكن يمكن أيضاً اعتبارها تدابير بديلة لحجم وقدرة القوة المشتركة الأكبر

### بيئة التشغيل العالمية

بالنظر إلى العالم كبيئة تعمل فيها القوات الأمريكية لحماية مصالح أمريكا، ركز الفهرس على ثلاث مناطق - أوروبا والشرق الأوسط وآسيا - بسبب تقاطع مصالحنا الحيوية والجهات الفاعلة القادرة على تحديها.

أوروبا. بشكل عام، تظل المنطقة الأوروبية بيئة تشغيل مستقرة وناضجة وودية. لا تزال روسيا تمثل التهديد العسكري البارز للمنطقة، سواء من الناحية التقليدية أو غير التقليدية، لكن الصين أصبحت ذات وجود كبير من خلال دعايتها وعمليات التأثير والاستثمارات في القطاعات الرئيسية. لدى كل من الناتو والعديد من الدول الأوروبية غير الأعضاء في الناتو سبب يدعو إلى القلق المتزايد بشأن سلوك وطموحات كل من روسيا والصين، على الرغم من أن الاتفاق على استجابة جماعية لهذه التحديات لا يزال بعيد المنال.

شهد العام الماضي استمرار انخراط الولايات المتحدة العسكري والسياسي مع القارة إلى جانب زيادات متواضعة في ميزانيات الدفاع للحلفاء الأوروبيين واستثمارات القدرات. يعد الموقف العسكري الأمريكي في أوروبا هو الأقوى منذ عدة سنوات. واستمرت المناورات المشتركة وألغي انسحاب كبير من ألمانيا. لقد بدء الشعور بالتأثيرات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية لوباء COVID-19، ولا شك أنها لا بد وأن تحتسب لأعوام قادمة، وخاصة فيما يتصل بعلاقة أوروبا بالصين.

حافظت منظمة حلف شمال الأطلسي على موقفها الدفاعي الجماعي طوال فترة الوباء. تتبع أكبر التحديات التي يواجهها التحالف من الثغرات في القدرات والاستعداد بين العديد من الدول الأوروبية، وأهمية استمرار التحسينات والتدريبات في مجال الخدمات اللوجستية، وتركيا العاصفة، والتصورات المتباينة للتهديدات داخل التحالف، والحاجة إلى إنشاء القدرة على إيجاد استجابة قوية لأشكال العدوان الخطية وغير الخطية على حد سواء.

بالنسبة لأوروبا، ظلت الدرجات هذا العام ثابتة، كما كانت في عام 2020 (تم تقييمها في فهرس 2021)، مع عدم وجود تغييرات جوهرية في أي فئة فردية أو

متوسط الدرجات. يقيم فهرس 2022 مرة أخرى بيئة العمل الأوروبية على أنها "مواتية".

**الشرق الأوسط. منطقة الشرق الأوسط غير مستقرة للغاية، إلى حد كبير بسبب** تآكل الأنظمة الاستبدادية، وتبقى أرضًا خصبة للإرهاب. على الرغم من أن العراق قد استعاد وحدة أراضيه منذ هزيمة داعش، فإن الوضع السياسي والعلاقات المستقبلية بين بغداد والولايات المتحدة ستظل صعبة طالما أن هناك حكومة متعاطفة مع إيران في السلطة. ستظل العلاقات الأمريكية في المنطقة معقدة، لكن هذا لم يمنع الجيش الأمريكي من العمل حسب الحاجة.

تواجه سيادة الدولة القومية تحديًا في العديد من البلدان من قبل جهات فاعلة غير حكومية تتمتع بنفوذ وقوة يضاهي نفوذ الدول الصغيرة. أصبحت التحديات الرئيسية في المنطقة - استمرار تدخل إيران وتزايد الإرهاب العابر للحدود - أكثر صعوبة بسبب الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة، والطبيعة الأكثر عدوانية للقومية الإسلامية الثورية في إيران، وانتشار الجماعات الثورية الإسلامية السنية. أدى COVID-19 إلى تفاقم هذه الأزمات الاقتصادية والسياسية والإقليمية خلال عام 2020 واستمر في ذلك طوال عام 2021، وقد تكون النتيجة مزيدًا من زعزعة الاستقرار في البيئة التشغيلية بعد الوباء للقوات الأمريكية.

تستفيد الولايات المتحدة من الإجراءات المثبتة عمليًا والتي تعزز القواعد والبنية التحتية في المنطقة، والعمليات اللوجستية اللازمة للحفاظ على قوة كبيرة إلى الأمام تنتشر على بعد آلاف الأميال من الوطن. إن الروابط الشخصية بين القوات المسلحة المتحالفة موجودة أيضًا، كما أن عمليات التدريب المشتركة تحسن قابلية

التشغيل المتبادل وتعطي الولايات المتحدة فرصة للتأثير على بعض قادة المنطقة في المستقبل.

تتسم علاقات أمريكا في المنطقة بالواقعية، وتقوم على الأمن المشترك والاهتمامات الاقتصادية. طالما ظلت هذه القضايا ذات صلة بالجانبين، فمن المرجح أن يكون للولايات المتحدة باب مفتوح للعمل في الشرق الأوسط عندما تتطلب مصالحها الوطنية ذلك.

على الرغم من اختلاف الظروف في جميع المجالات التي تم قياسها على مدار العام، إلا أن فهرس 2022 يقيم بيئة العمل في الشرق الأوسط بأنها "معتدلة"، لكن الاستقرار السياسي في المنطقة لا يزال "غير موات" وسيظل سحابة قاتمة فوق كل شيء آخر.

آسيا. تشمل البيئة الإستراتيجية الآسيوية نصف الكرة الأرضية وتتميز بمجموعة متنوعة من العلاقات السياسية بين الدول ذات القدرات المتفاوتة بشكل كبير. وهذا يجعل آسيا مختلفة عن أوروبا، الأمر الذي يجعل علاقات أمريكا مع المنطقة مختلفة عن علاقاتها مع أوروبا. يجب أن تدرك المفاهيم الأمريكية لآسيا القيود المادية التي يفرضها استبدال المسافة والحاجة إلى تحريك القوات حسب الضرورة للرد على التحديات من الصين وكوريا الشمالية.

إن الطبيعة المعقدة للعلاقات بين الدول الآسيوية والافتقار إلى هيكل أمني إقليمي متكامل على غرار حلف الناتو يجعل الدفاع عن المصالح الأمنية الأمريكية أكثر تحديًا مما يقدره العديد من الأمريكيين. ومع ذلك، تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات قوية مع الحلفاء في المنطقة، واستعدادهم لاستضافة القواعد يساعد في تعويض المسافات الشاسعة التي يجب تغطيتها. إن جيشا اليابان وجمهورية كوريا أكبر

وأكثر قدرة من الجيوش الأوروبية، وأصبح كلا البلدين أكثر اهتمامًا بتطوير قدرات الدفاع الصاروخي التي ستكون ضرورية في مكافحة التهديد الإقليمي الذي تشكله كوريا الشمالية.

نواصل تقييم منطقة آسيا على أنها "مواتية" لمصالح الولايات المتحدة من حيث التحالفات، والاستقرار السياسي العام، والبنية التحتية ذات الصلة عسكريًا، ووجود القوات العسكرية الأمريكية.

يمكننا تلخيص حالة كل منطقة من تكوين فكرة عن كيفية مقارنتها من حيث الصعوبة التي سنتطوي على إبراز القوة العسكرية للولايات المتحدة والحفاظ على العمليات القتالية في كل منطقة. بشكل عام، تحتفظ بيئة التشغيل العالمية حاليًا بدرجة "مواتية"، مما يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تكون قادرة على إبراز قوتها العسكرية في أي مكان في العالم للدفاع عن مصالحها دون معارضة كبيرة أو مستويات عالية من المخاطر

### التهديدات لمصالح الولايات المتحدة

تواجه أمريكا تحديات لأمنها في الداخل ومصالح في الخارج من دول ومنظمات مع:

- المصالح التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة؛
- نوايا معادية في بعض الأحيان تجاه الولايات المتحدة؛ و
- في بعض الحالات، تنامي القدرات العسكرية التي يتم الاستفادة منها لفرض إرادة العدو عن طريق الإكراه أو التخويف من البلدان المجاورة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي.

تواجه حكومة الولايات المتحدة باستمرار التحدي المتمثل في توظيف المزيج الصحيح من القدرات الدبلوماسية والاقتصادية والمعلومات العامة والاستخباراتية والقدرات العسكرية - بمفردها أحياناً ولكن في كثير من الأحيان بالتنسيق مع الحلفاء - لحماية المصالح الأمريكية وتعزيزها. نظراً لأن هذا الفهرس يركز على المكون العسكري للقوة الوطنية، فإن تقييمه للتهديدات هو بالمقابل تقييم للتهديد العسكري أو المادي الذي يمثله كل كيان يتم تناوله في هذا القسم.

لقد أدى اختيارنا للجهات الفاعلة في التهديد إلى استبعاد الدول المزعجة والكيانات غير الحكومية التي تفتقر إلى القدرة المادية لتشكيل تهديد حقيقي على المصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة. أدى ذلك إلى تقليل عدد سكان جميع التهديدات المحتملة إلى حفنة تمتلك الوسائل لتهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة وأظهرت نمطاً من السلوك الاستقزازي الذي ينبغي أن يركز على التخطيط الدفاعي للولايات المتحدة. يميز هذا الفهرس سلوكهم وقدراتهم العسكرية على مقياس تنازلي من خمس نقاط.

ظلت جميع الجهات الفاعلة في التهديد - روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية والجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط وأفغانستان - تشكل تهديدات فعلية أو محتملة لمصالح الولايات المتحدة خلال العام الماضي. أظهر الجميع بوضوح التزاماً بتوسيع قدراتهم لمتابعة مصالحهم التي تتحدى بشكل مباشر مصالح الولايات المتحدة.

مثلما توجد مصالح أمريكية لا يغطيها هذا الفهرس، فقد تكون هناك تهديدات إضافية للمصالح الأمريكية لم يتم تحديدها هنا. يركز الفهرس على مصادر الخطر الأكثر وضوحاً وتلك التي يبدو أنها تشكل أكبر تهديد.

تظل روسيا التهديد الأساسي للمصالح الأمريكية في أوروبا بالإضافة إلى التهديد الأكثر إلحاحًا للولايات المتحدة. لا تزال موسكو ملتزمة بحملات دعائية واسعة النطاق مؤيدة لروسيا في أوكرانيا ودول أوروبا الشرقية الأخرى، وواصلت دعمها النشط للقوات الانفصالية في أوكرانيا، وتجري بانتظام تدريبات عسكرية استفزازية ومهام تدريبية، وفي عام 2021 ضغطت على أوكرانيا بحشد كبير للقوات على طول حدودها، مما أثار التكهنات حول توغل محتمل. كما أنها حافظت على استثماراتها المتزايدة في تحديث جيشها واكتسبت خبرة قتالية كبيرة مع استمرارها في تخريب السياسة الأمريكية والغربية في سوريا وأوكرانيا. تأثر اقتصادها في المراحل الأولى من جائحة COVID-19 لكنه انتعش في المراحل اللاحقة ونما في عام 2021. ويقيم فهرس 2022 مرة أخرى سلوك روسيا على أنه "عدواني" وقدراتها المتنامية على أنها "هائلة" (أعلى فئة على المقياس).

الصين هي التهديد الأكثر شمولاً الذي تواجهه الولايات المتحدة. هي لا تزال "عدوانية" في نطاق سلوكها الاستفزازي وتحصل على درجة "مرعب" نظرًا لقدرتها وذلك بسبب استثمارها المستمر في تحديث وتوسيع جيشها والاهتمام الخاص الذي أولته للفضاء، والإنترنت، وقدرات الذكاء الاصطناعي. وواصلت استعمال أول حاملة طائرات محلية الصنع، بدأ تشغيلها في ديسمبر 2019، وتستمر في بناء الثانية. يواصل جيش التحرير الشعبي توسيع نطاق انتشاره ونشاطه العسكري خارج منطقتة المباشرة ويشارك في تدريبات أكبر وأشمل، بما في ذلك التدريبات بالذخيرة الحية في بحر الصين الشرقي بالقرب من تايوان والدوريات البحرية والجوية العدوانية في بحر الصين الجنوبي. وقد واصلت الطيران في مناطق تحديد الدفاع الجوي الكورية الجنوبية واليابانية، مما أثار

شجب كلا من سيول وطوكيو، وكانت عدوانية في الإبحار والطيران عبر البحار والمجال الجوي خصوصا حول تايوان.

تمثل إيران إلى حد بعيد التحدي الأمني الأكثر أهمية للولايات المتحدة وحلفائها ومصالحها في الشرق الأوسط الكبير. يتجلى ذلك في عداؤها الصريح للولايات المتحدة وإسرائيل، ورعايتها لجماعات إرهابية مثل حزب الله، وتاريخ تهديد المشاعات، وزيادة النشاط المرتبط ببرنامجه النووي. تعتمد إيران بشكل كبير على الحرب غير النظامية (بما في ذلك السياسية) ضد الآخرين في المنطقة ولديها صواريخ باليستية أكثر من أي من جيرانها. كما أن تطويرها للصواريخ الباليستية وقدرتها النووية المحتملة يجعلها تهديداً طويل الأمد لأمن الوطن الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، واصلت إيران جهودها الحثيثة لتشكيل المشهد السياسي الداخلي في العراق، مما زاد من عدم الاستقرار العام في المنطقة. يمتد فهرس 2022 لتقييم فهرس 2021 لسلوك إيران باعتباره "عدوانياً" وقدرتها على التجمع.

يشكل جيش كوريا الشمالية تحدياً أمنياً لحلفاء أمريكا في كوريا الجنوبية واليابان وكذلك للقواعد الأمريكية في تلك البلدان وفي غوام. المسؤولون الكوريون الشماليون عدوانيون تجاه الولايات المتحدة، ويصدرون في كثير من الأحيان تهديدات عسكرية ودبلوماسية.

على الرغم من امتناع بيونغ يانغ عن إجراء تجارب نووية خلال عام 2021، فقد انخرطت في مجموعة من السلوكيات الاستفزازية التي تشمل تجارب الصواريخ. استخدمت كوريا الشمالية تجاربها الصاروخية والنووية لتعزيز مكانتها وأهميتها محلياً وإقليمياً وعالمياً، ولانتزاع تنازلات مختلفة من الولايات المتحدة في

المفاوضات بشأن برنامجها النووي وحزم المساعدات المختلفة. مثل هذه التطورات تحسن الموقف العسكري لكوريا الشمالية. تقدر وكالات الاستخبارات الأمريكية وحلفائها أن بيونغ يانغ قد حققت بالفعل تصغير الرؤوس الحربية النووية، والقدرة على وضع أسلحة نووية على صواريخها متوسطة المدى، والقدرة على الوصول إلى الولايات المتحدة القارية بصاروخ. تستخدم كوريا الشمالية أيضًا الحرب الإلكترونية كوسيلة لحرب العصابات ضد خصومها والمؤسسات المالية الدولية. لذلك، يقوم هذا الفهرس بتقييم التهديد العام من كوريا الشمالية، مع الأخذ في الاعتبار نطاق الطوارئ، على أنه "اختبار" لمستوى استفزاز السلوك و "التجميع" لمستوى الكفاءة.

لا تزال المجموعة الكبيرة من الجماعات الإرهابية هي الأكثر عداءً لأي من التهديدات الموجهة لأمريكا التي تم فحصها في الفهرس على الرغم من أنها لا ترقى إلى مستوى القدرات على مستوى الدولة التي تمتلكها دول مثل إيران. الجماعات الإرهابية الرئيسية التي تهتم الولايات المتحدة والأمريكيين في الخارج هي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة. لا تزال القاعدة وفروعها نشطة وفعالة في سوريا واليمن والعراق ومنطقة الساحل بشمال إفريقيا. على الرغم من أن داعش لم يعد كيانًا يحتفظ بالأراضي، إلا أنه لا يزال يمثل وجودًا خطيرًا في جنوب الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وفي جميع أنحاء إفريقيا، مما يهدد الاستقرار في سعيه للإطاحة بالحكومات وفرض شكل متطرف من الشريعة الإسلامية. ولا تزال ايدولوجيتها تشكل مصدر إلهام لهجمات ضد الأمريكيين والمصالح الأمريكية. لحسن الحظ، تظل الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط أقل قدرة للتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، لكن لا يمكن استبعادها.

مثلما توجد مصالح أمريكية لا يغطيها هذا الفهرس، فقد تكون هناك تهديدات إضافية للمصالح الأمريكية لم يتم تحديدها هنا. يركز هذا الفهرس على مصادر الخطر الأكثر وضوحًا وتلك التي يبدو أنها تشكل أكبر تهديد.

استنادًا إلى تقييمات مصادر التهديد هذه، يصنف فهرس 2022 مرة أخرى بيئة التهديد العالمي الشاملة على أنها "عدوانية" و "تجمع" في مجالات سلوك الفاعل المهدد والقدرة المادية على إلحاق الضرر بالمصالح الأمنية الأمريكية، على التوالي، مما يؤدي إلى تهديد إجمالي درجة "عالية".

### مكانة القوة العسكرية الأمريكية

أخيرًا، قمنا بتقييم القوة العسكرية للولايات المتحدة في ثلاث مجالات: الإمكانية والقدرة والاستعداد. لقد تعاملنا مع خدمة التقييم هذه باعتبارها أوضح طريقة لربط حجم القوة العسكرية؛ برامج التحديث؛ استعداد الوحدة؛ و (بعبارة عامة) القوة القتالية الوظيفية (البرية والبحرية والجوية) التي تمثلها كل خدمة.

تعاملنا مع القدرة النووية للولايات المتحدة ككيان منفصل بسبب خصائصها الفريدة حقًا والعناصر المكونة لها، من الأسلحة نفسها إلى البنية التحتية الداعمة التي تختلف اختلافًا جوهريًا عن البنية التحتية التي تدعم القدرات التقليدية. وعلى الرغم من عدم تقييم الإنترنت بشكل كامل كما نعمل مع الجيش والبحرية والقوات الجوية وسلاح مشاة البحرية والقوة الفضائية (تم تسجيله حديثًا في هذا الإصدار)، فإننا نقر بأهمية الأدوات والمنظمات الجديدة التي أصبحت ضرورية لردع السلوك العدائي والفوز بالحروب.

تعد مجالات التقييم الثلاثة هذه (القدرة والإمكانات والاستعداد) أساسية للأسئلة الشاملة حول ما إذا كانت الولايات المتحدة لديها كمية كافية من القوة العسكرية

الحديثة المناسبة وما إذا كانت الوحدات العسكرية قادرة على إجراء عمليات عسكرية عند الطلب وبفعالية.

كما ورد في جميع الإصدارات السابقة من الفهرس، فإن الموضوع المشترك عبر الخدمات والمؤسسة النووية الأمريكية هو تدهور القوة والجهود اللازمة لإعادة البناء بعد هذا التدهور، والذي نتج عن سنوات عديدة من قلة الاستثمار، وسوء تنفيذ التحديث والتأثيرات السلبية لحجز الميزانية (تخفيضات التمويل) على الاستعداد والقدرة على الرغم من الجهود المتكررة التي يبذلها الكونغرس للإعفاء من سقف الميزانية المنخفضة التي يفرضها قانون مراقبة الميزانية لعام 2011. وفقًا للإرشادات التي قدمها وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس في استراتيجية الدفاع الوطني 2018، بذلت الخدمات جهودًا لإعادة التوجيه من الحرب غير النظامية إلى القتال على نطاق واسع ضد خصم مواز، لكن هذه التحولات تستغرق وقتًا وموارد أكثر. تم إحراز تقدم كبير في استعادة الاستعداد في عام 2020، ولكن لوحظ حدوث انزلاق بسبب استمرار نقص الاستثمار في الدفاع بالنسبة للحاجة في عام 2021، والتوقعات لعام 2022 قاتمة نظرًا لمستوى التمويل المطلوب في تقديم الرئيس لميزانية السنة المالية 2022.

على الرغم من أن الجيش قد شارك بشكل كبير في العمليات على مدى العقدين الماضيين، أولاً في الشرق الأوسط ولكن في أماكن أخرى أيضًا، فإن الخبرة في الحرب سريعة الزوال وحساسة للسياق. تُفقد الخبرة القتالية القيمة لأن أعضاء الخدمة الذين اكتسبوا الخبرة بشكل فردي يتركون القوة، وتحتفظ بأهميتها المباشرة فقط للعمليات المستقبلية من نوع مماثل: عمليات مكافحة التمرد ودعم المستشارين في العراق، على سبيل المثال، تختلف اختلافًا جوهريًا عن العمليات التقليدية الرئيسية ضد دولة مثل إيران أو الصين. بشكل عام، أدى انسحاب القوات

العسكرية الأمريكية من العراق في عام 2011 (عقد الآن في الماضي) ومن أفغانستان هذا العام إلى تضخيم فقدان الخبرة القتالية المباشرة عبر القوة المشتركة. وهكذا، على الرغم من أن أجزاء من القوة المشتركة الحالية تتمتع بالخبرة في بعض أنواع العمليات، إلا أن القوة ككل تفتقر إلى الخبرة في العمليات القتالية الرئيسية المتطورة من النوع الذي بدأت نحوه مؤخرًا فقط في إعادة توجيه تدريبها وتخطيطها، ولا تزال قديمة وتتقلص في قدرتها على العمليات حتى لو تم إدخال كميات محدودة من المعدات الجديدة مثل مقاتلة F-35 Lightning II.

قمنا بتمييز الخدمات والمؤسسة النووية على مقياس من خمس فئات تتراوح من "ضعيف جدًا" إلى "قوي جدًا"، مقارنةً بالمعايير الموضحة في التقرير الكامل. لا ينبغي تفسير هذه التوصيفات على أنها تعكس إما كفاءة الأفراد العسكريين أو الكفاءة المهنية للخدمات أو القوة المشتركة ككل؛ ولا يتحدثون عن قوة الجيش الأمريكي بالنسبة للجيش الأخرى في جميع أنحاء العالم في مقارنة مباشرة. بدلاً من ذلك، فهي تقييمات للصحة المؤسسية والبرنامجية والمادية أو قابلية القوة العسكرية الأمريكية الصارمة للحياة.

**انتهى تحليلنا بهذه التقييمات:**

- الجيش باعتباره "هامشي". لا تزال درجة الجيش "هامشية" في فهرس 2022. حافظ الجيش على التزامه بتحديث قواته لمنافسة القوى العظمى، لكن برامج التحديث الخاصة به لا تزال في مرحلة التطوير، وستستغرق بضع سنوات قبل أن تصبح جاهزة للاستحواذ والإيفاد. بعبارة أخرى، يشيخ الجيش أسرع مما هو يحدث. لا تزال "ضعيفة" من حيث القدرة مع

62 في المائة فقط من القوة التي ينبغي أن تمتلكها. ومع ذلك، فإن 58 بالمائة (18) من فرق القتال التابعة للجيش النظامي البالغ عددها 31 هي في أعلى حالة استعداد، وبالتالي تحصل على درجة "قوية جدًا" وتنقل إحساسًا بأن الخدمة تعرف ما يتعين عليها القيام به للاستعداد للصراع الرئيسي التالي. ومع ذلك، تظل درجة قدرتها "هامشية" نظرًا لعمر معداتها وحجم برامج التحديث ونضجها.

● **البحرية باعتبارها "هامشية"، وتوجه نحو "ضعيف".** يتحد أسطول القوة القتالية الحالي للبحرية المكون من 296 سفينة والإيقاع التشغيلي المكثف للكشف عن خدمة صغيرة جدًا مقارنة بمهامها، مما يؤدي إلى نتيجة قدرة "ضعيفة"، والتي لم تتغير عن فهرس 2021. إنها بحاجة ماسة إلى أسطول أكبر من 400 سفينة، لكن مستويات التمويل الحالية والمتوقعة ستمنع حدوث ذلك في المستقبل المنظور. هذا له تأثير غير سعيد في جعل الخدمة تتقدم بسرعة أكبر من قدرتها على استبدال السفن القديمة، مما يسهل على المنافسين الرئيسيين تحقيق التكافؤ التكنولوجي. كما أنه جعل من الصعب على البحرية إجراء التدريب الضروري لتحقيق مستويات عالية من الجاهزية. وبالتالي، تم تصنيف البحرية على أنها "هامشية" على منحدر هبوطي إلى "ضعيفة" في الاستعداد.

● **القوة الجوية على أنها "ضعيفة".** هذا خفض من تقييم "هامشي" في فهرس 2021. على الرغم من أن القوات الجوية تمتلك 86 في المائة من الطائرات المقاتلة التي يوصي بها هذا الفهرس، إلا أن الإبلاغ العام عن جاهزية المهام والموقع الفعلي لهذه الطائرات سيجعل من الصعب على القوات الجوية الاستجابة بسرعة للأزمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة

إلى الحصول على مصدر هذه الطائرات من جميع المواقع لقتال رئيسي واحد من المحتمل أن تمنع الرد على أي عمل قتالي رئيسي آخر. تعد برامج التحديث صحية بشكل عام، ولكن العمر المتقدم للطائرات الرئيسية في مخزون القوات الجوية يدفع الخدمة إلى التقاعد للطائرات بشكل أسرع مما يمكن استبدالها، مما يؤدي إلى درجة قدرة "هامشية". كما فقدت الخدمة مكانتها في الجاهزية مقارنة بالعام السابق. إن الدرجة "ضعيفة" في هذا المجال هي نتيجة نقص الطيارين ووقت الطيران مما يدل على نقص الجهد أو النية المركزة نظرًا للانخفاض العام في عمليات النشر العملياتية مع انحسار الإجراءات الأمريكية في الخارج.

- سلاح مشاة البحرية على أنه "قوي". تم رفع درجة سلاح مشاة البحرية إلى "قوي" من "هامشي" لسببين: (1) لأن فهرس 2021 غير عتبة السعة، وخفضها من 36 كتيبة مشاة إلى 30 كتيبة اعترافًا بحجة الفيلق بأن إنها قوة حرب واحدة مستعدة أيضًا لمجموعة واسعة من مهام الاستجابة للأزمات الأصغر. (2) بسبب الجهود غير العادية التي يبذلها الفيلق للتحديث (مما يحسن القدرة) وتعزيز استعداده خلال العام الذي تم تقييمه. ومع ذلك، في ظل عدم وجود تمويل إضافي في السنة المالية 2022، يعتزم الفيلق خفض عدد كتائبه بشكل أكبر من 24 إلى 21، وهذا التخفيض، إذا تم تنفيذه، سيضر بالقدرة الكلية للفيلق على أداء الدور الذي حدده لنفسه: تمكين إسقاط القوة البحرية في البيئات القتالية المتنازع عليها بشدة. لقد تقدمت الخدمة بقوة مع إعادة تصميم قواتها العاملة واكتساب أدوات قتالية جديدة، لكنها لا تزال تعوقها المعدات القديمة والتمويل الذي ينطوي على مشاكل.

● **قوة الفضاء على أنها "ضعيفة"**. تم إنشاء قوة الفضاء رسميًا في 20 ديسمبر 2019، نتيجة لاقتراح سابق قدمه الرئيس ترامب وتشريع أقره الكونغرس. قدم فهرس 2021 لمحة عامة عن الخدمة الجديدة، موضحًا مهمتها وقدراتها وتحدياتها، لكنه لم يقدم تقييمًا. مع وجود عام إضافي لاكتساب المزيد من البصيرة، فإن فهرس 2022 يصنف قوة الفضاء الأمريكية على أنها "ضعيفة" في جميع المجالات التي تم قياسها. لقد حققت الخدمة أداءً جيدًا في نقل المهام من الخدمات الأخرى دون انقطاع في الدعم، ولكن ليس لديها ما يكفي من الأصول لتتبع وإدارة النمو الهائل في الأنظمة التجارية وأنظمة الدول المنافسة التي يتم وضعها في المدار. لقد تجاوزت غالبية منصاتها العمر الافتراضي المخطط لها، وجهود التحديث لاستبدالها بطيئة وتدرجية. تفتقر القوة أيضًا إلى القدرات الدفاعية والهجومية للفضاء المضاد.

● **القدرة النووية على أنها "قوية" ولكنها تتجه نحو "هامشي" أو حتى "ضعيف"**. هذا هو عكس الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في فهرس 2021، والذي أفاد بأنه يتجه من "هامشي" إلى "قوي". تعترف درجة "القوي" بالتزام إدارة ترامب بعكس اتجاه التراجع في المشروع النووي الأمريكي وقرار إدارة بايدن للحفاظ على الالتزام بتحديث المشروع النووي بأكمله - الرؤوس الحربية، والمنصات، والقيادة والسيطرة، والأفراد، والبنية التحتية - وتخصيص الموارد اللازمة وفقًا لذلك. بدون هذا الالتزام، ستخفض هذه الدرجة الإجمالية بسرعة إلى "ضعيفة". إن التقدم في جهود التحديث، جنبًا إلى جنب مع تأكيدات كبار القادة بأن القوات لا تزال موثوقة، يتطلب تقييمًا أكثر تفاؤلًا مما كنا قادرين على تقديمه في

الإصدارات السابقة. ومع ذلك، فإن هذه الدرجة من "قوي" مع اتجاه مشروط نحو "هامشي" أو "ضعيف" تعكس خطرًا أكبر لحدوث تدهور في الردع النووي مما شوهد في الماضي القريب. يتم تقييم القوات الحالية على أنها موثوقة اليوم، ولكن جميع مكونات المشروع النووي تقريبًا وصلت إلى نقطة تحول فيما يتعلق بالاستبدال أو التحديث ولم يتبق لها هامش للتأخير في الجدول الزمني. قد يؤدي عدم تخصيص الاعتمادات في الوقت المحدد وعدم دعم الإدارة للتحديث النووي إلى انخفاض سريع في هذا الملف إلى "ضعيف" في الطبقات المستقبلية.

في المجمل، لا يزال الموقف العسكري للولايات المتحدة يُصنف على أنه "هامشي" ويتميز بالاتجاهات الإيجابية والسلبية على حد سواء: التقدم المحرز في إدخال بعض المعدات الجديدة إلى القوة، وسد الثغرات في القوى العاملة، وإعادة بناء مخزون الذخيرة وأجزاء الإصلاح جنبًا إلى جنب مع القلق. الاتجاهات في جاهزية القوة، وانخفاض القوة في المجالات الرئيسية مثل الطيارين المدربين، واستمرار عدم اليقين عبر ميزانية الدفاع التي لها الآن تأثير سلبي على كل من برامج الاستحواذ الرئيسية وقدرات الإصلاح على مستوى التثبيت. يخلص فهرس 2022 إلى أن القوة العسكرية الأمريكية الحالية من المحتمل أن تكون قادرة على تلبية مطالب نزاع إقليمي رئيسي واحد بينما تحضر أيضًا أنشطة التواجد والمشاركة المختلفة، لكن سيكون من الصعب جدًا القيام بالمزيد وبالتأكيد ستكون غير مجهزة بشكل جيد. للتعامل مع اثنين من مراكز موارد المهاجرين المتزامنة تقريبًا — وهو وضع يزداد صعوبة بسبب الحالة الضعيفة عمومًا للحلفاء العسكريين الرئيسيين. قد يوفر القرار الرئاسي بسحب القوات من أفغانستان مجالاً لالتقاط الأنفاس لاستعادة القوة، لكن فقط إذا لم تعيد المطالب العملياتية الأخرى مهام الخدمات العسكرية.

بشكل عام، تواصل الخدمات العسكرية إعطاء الأولوية للاستعداد وشهدت بعض التحسن على مدى السنوات القليلة الماضية، لكن برامج التحديث، لا سيما في بناء السفن، لا تزال تعاني حيث تلتزم الموارد بالتحضير للمستقبل والتعافي من 20 عامًا من العمليات. في حالة القوات الجوية، يتم إنفاق بعض أموال الاستحواذ المحدودة على طائرات مشكوك في فائدتها في سيناريوهات

عالية التهديد بينما يتلقى البحث والتطوير حصة أكبر من التمويل مقارنة بالجهود الرامية إلى استبدال الطائرات القديمة جدًا. كما لوحظ في فهرس 2021، قامت الخدمات أيضًا بتطبيع التخفيضات في حجم وعدد الوحدات العسكرية، ولا تزال القوات أقل بكثير من المستوى المطلوب للوفاء بمعيار MRC. إن خطة سلاح مشاة البحرية لتقليص حجمه إلى أبعد من ذلك حتى يتمكن من إعادة توجيه المدخرات في القوى العاملة نحو تحديث القدرات التي يعتبرها ضرورية للنجاح في القتال في المستقبل، تقدم مثالًا صارخًا على عواقب نقص الاستثمار الحكومي في الدفاع.

اتخذ الكونغرس والإدارة خطوات إيجابية لتحقيق الاستقرار في التمويل في السنوات الأخيرة من قانون مراقبة الميزانية لعام 2011 (BCA). خفف هذا من الآثار الأسوأ للتمويل المقيد بـ BCA، لكن الاستثمار المستدام في إعادة بناء القوة لضمان أن القوات المسلحة الأمريكية بحجمها وتجهيزها وتدريبها جاهزة لتلبية المهام التي تم استدعاؤها للوفاء بها سيكون أمرًا بالغ الأهمية.

كما هو الوضع حاليًا، لا يزال الجيش الأمريكي قادرًا بشكل هامشي فقط على تلبية مطالب الدفاع عن المصالح القومية الحيوية لأمريكا.